

Distr.: General
5 November 2001
Arabic
Original: English



لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والأربعون المستأنفة

فيينا، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

شؤون الإدارة والميزانية

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

الميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١
والميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسيب) عن الميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق اليونديسيب (E/CN.7/2001/14 و E/CN.7/2001/14/Add.1). وأثناء مناقشتها للتقرير تبادلت الآراء مع المدير التنفيذي وغيره من كبار مسؤولي اليونديسيب الذين قدموا معلومات إضافية في هذا الصدد.

ألف- شكل الميزانية وعرضها

٢- تحتوي الوثيقة E/CN.7/2001/14 على العرض الموحد للميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفقاً لنموذج الميزانية المنسق الذي يستخدمه أيضاً كل من منظمة الأمم المتحدة

* E/CN.7/2001/13

261101 V.01-88321 (A)

0188321

للطفولة (يونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتحتوي الاضافة (Add.1) لوثيقة الميزانية على سرد المعلومات البرنامجية الاضافية لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في ارتباط بأولويات الميزانية البرنامجية وبيانات الميزانية في اطار ميزانية قائمة على النتائج.

٣- وترحب اللجنة الاستشارية بتبسيط العرض ودمج ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين في وثيقة واحدة عملا بتوصية سابقة من اللجنة. بيد أن اللجنة تعيد الى الأذهان التعليقات الواردة في الفقرة ٨ من تقريرها E/CN.7/2001/10 فيما يتعلق بضرورة مواصلة تحسين شكل ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين، وتوصي بدمج المعلومات الواردة في الوثيقتين قيد النظر (Add.1 و E/CN.7/2001/14) في وثيقة وحيدة تتضمن بالتحديد المعلومات البرنامجية الواردة في الاضافة (Add.1) بحيث تدرج هذه المعلومات في الجزء الرابع من الوثيقة الحالية E/CN.7/2001/14. فضلا عن ذلك، ترى اللجنة أيضا أن العرض الذي يستخدم تقنيات الميزنة القائمة على النتائج يمكن تحسينه الى حد كبير. ولاحظت اللجنة أن ما يشار اليه باعتبارها ضمن النتائج يمثل في الواقع مجموعة نواتج في بعض الحالات. وفي هذا الصدد، تسترعي اللجنة الاهتمام الى التعليقات والملاحظات الواردة في الفقرات ٤-١٨ من الجزء الأول من تقريرها عن ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7).

٤- ويشمل السرد المقدم بشكله الحالي في الاضافة (Add.1) تحاليل الوضع والأهداف والاستراتيجيات والنتائج (بما فيها النواتج). وينبغي تقصيره لجعله أكثر إيجازا وتركيزا؛ فينبغي أن تحتوي الاضافة (Add.1) على وصف دقيق للأهداف التي يمكن بلوغها والنتائج المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وينبغي أن تبين النواتج ارتباطها بالنتائج المتوقعة. وتدرك اللجنة الاستشارية أنه يمكن الحصول على معلومات جغرافية تفصيلية عن المشاريع القطرية عن طريق الموقع الشبكي لليوندسيب "U NDCP web site". ولهذا ليست ثمة حاجة الى تكرار تلك المعلومات الجغرافية بالتفصيل في وثيقة الميزانية.

٥- فضلا عن ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن الممارسة المتبعة حاليا لتقديم تقديرات منقحة جنبا الى جنب مع الخطوط العريضة ينبغي التخلي عنها ما لم تكن هناك زيادات أو تغييرات كبيرة في تشغيل الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم الى درجة تستدعي التنقيح، علما بأن التعديلات اللازمة ستقدم، في شكل موجز، الى لجنة المخدرات عن طريق اللجنة. ويمكن أيضا احتزال الوثيقة المحتوية على الخطوط العريضة. وترى اللجنة أنه ينبغي ألا يتم اعداد الوثيقة كما لو كانت ميزانية برنامجية، وإنما ينبغي بالأحرى أن تكون بمثابة اسقاطات للايرادات وتوقعات استخدامها في المستقبل وفقا للأولويات الواسعة المحددة في الخطة الاستراتيجية التي وافقت عليها لجنة المخدرات.

باء- ميزانية الدعم النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٦- ترد ميزانية الدعم النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في الجزء الثالث من تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2001/14). وهي تبلغ، على نحو ما يبين الجدول ٦، ٩٠٠ ٧٨٤ ٣٣ دولار، بينما تبلغ ميزانية الدعم المنقحة ٨٠٠ ٢٣٩ ٣٥ دولار. ويعزى الفرق الى نقصان في تعديلات التكاليف بمبلغ ٩٠٠ ٥٣١ ٢ دولار، أو بنسبة ٧١ في المائة، وزيادة في تغييرات حتمية بمبلغ ١ ٠٧٧ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٣ في المائة.

٧- وكما أشير في الفقرة ١٢ من التقرير، فإن الانخفاض الصافي الناتج بمقدار ١٤ مليون دولار يشتمل على انخفاض بمبلغ ١٠ مليون دولار في الأنشطة الميدانية وانخفاض بمبلغ ٠٤ مليون دولار في أنشطة المقر. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن جزءا كبيرا من الزيادات المحمية تتعلق بتكاليف التشغيل العامة، مثل إيجارات المكاتب الميدانية، والاتصالات (الفقرة ٥٣)، والمصروفات غير المتوقعة المدفوعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا (اليونوف) كرسوم صيانة لوحدات تشغيل الحواسيب في المقر (الفقرة ٥٨). ويلاحظ بقاء عدد الوظائف في جدول التوظيف بدون تغيير، أي ٢٠٣، مع نقل وظيفة موظف إدارة برنامج في مستوى ف-٤ إلى المكتب الإقليمي لجنوبي أفريقيا إلى المكتب القطري في نيجيريا (الفقرة ٥٢)، وإعادة تصنيف وظيفة من مستوى ف-٤ إلى مستوى ف-٥ من المكتب الإقليمي لبرنامج جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ في فرع العمليات في المقر الرئيسي (انظر الفقرة ٥٧).

٨- وتحييط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات المقدمة في المرفق الثالث بتقرير المدير التنفيذي، التي تحتوي على الردود والتوصيات والتعليقات المقدمة من اللجنة ومجلس مراجعي الحسابات. وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة بأنها عند النظر في الصيغة المنقحة لميزانية الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لم تقدم أي توصية لتعديل مستوى التوظيف العام، مشيرة إلى أنها ستعود إلى مسألة إعادة تصنيف الوظائف المقترحة في الوثيقة E/CN.7/2001/9 أثناء استعراضها لميزانية المهندسين المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (انظر الفقرة ١٤ من الوثيقة E/CN.7/2001/10). وقد وافقت لجنة المخدرات في قرارها ١٧/٤٤، ضمن جملة أمور، على ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، آخذة في الاعتبار تقرير اللجنة. وبالنظر إلى أن توصية اللجنة بشأن إعادة تصنيف الوظائف لم تدفعها إلى أن توصي بتغيير في مجمل مستوى الميزانية المنقح، فإن أثر قرار لجنة المخدرات بصددها مسألة إعادة التصنيف غير واضح. وقد أكد ممثلو المدير التنفيذي للجنة أن أمانة المهندسين سوف تسترعى اهتمام لجنة المخدرات في المستقبل إلى توصيات اللجنة المحددة قبل اعتماد الميزانية بفترة طويلة.

جيم- الميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١- اسقاطات الإيرادات والنفقات

٩- تردد لجنة عامة عن ميزانية المهندسين وحالته المالية في الجزء الثاني وفي الجدولين ٢ و ٣ في الوثيقة E/CN.7/2001/14، حيث أشير إلى أن إيرادات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تبلغ ١٣١ ١٦٦ ٠٠٠ دولار بينما كانت الإيرادات ٣٠٠ ١٤١ ٨٩١ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتقدر إيرادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بنحو ١٣٦ ٢٩٥ ٠٠٠ دولار (كما فيسها المساهمات، وأموال تقاسم التكاليف، والمنح العامة، وإيرادات الفوائد المصرفية والإيرادات المتفرقة)، أي زيادة قدرها ٥ ١٢٩ ٠٠٠ دولار، أو ٣٩ في المائة، بالمقارنة بفترة السنتين الجارية. ومن مجموع الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، هناك مبلغ ٧٢٢ ٠٠٠ ٣٧ دولار يمثل أموالا عامة الغرض ويعبر عن نقصان بنسبة ٠٩ في المائة بالمقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ وهناك مبلغ ٥٧٣ ٠٠٠ ١٠٣ دولار يمثل أموالا خاصة الغرض ويعبر عن زيادة بنسبة ٥٥ في المائة.

١٠- وترى اللجنة الاستشارية، في ضوء الخبرة السابقة، أن اسقاطات الإيرادات في الوثيقة E/CN.7/2001/14 تبدو متفائلة. وتلاحظ اللجنة الزيادة في مستوى المساهمات من ٩٤ ١١٠ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٩٨ ٣٦٤ ٠٠٠

دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على النحو المبين في الجدول ٣. وقد أخطرت اللجنة بشأن عدة تدابير استهلكت لاستعادة وزيادة مستوى المساهمات، منها مثلا بذل جهود لتوسيع قاعدة المانحين واصدار مبادئ توجيهية لجمع تبرعات وتعزيز الحوار مع الأوساط المانحة. وتلاحظ اللجنة المعلومات المقدمة في الجزء السادس من التقرير، في القسم الخامس عشر، بشأن تعبئة الموارد ونوافذ تمويلية جديدة. بيد أن اللجنة تشير إلى أنه لم يجرز سوى نجاح متواضع في الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة الدعم المالي لليونسكو كما أفيد في سياق تقديم الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة E/CN.7/1999/17). وفضلا عن ذلك، يبين الجدول ألف-١ في المرفق الأول بالوثيقة E/CN.7/2001/14 أن عدد البلدان التي تقدم تبرعات انخفض من ٥٥ بلدا في عام ١٩٩٨ إلى ٤٤ بلدا في عام ٢٠٠١. وفي ميزانية الدعم الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كانت الإيرادات المتوقعة ١٥٦.٠٣٥.٠٠٠ دولار (انظر الجدول ١ في الوثيقة E/CN.7/1999/17)، بينما انخفضت في التقديرات النهائية المقدمة إلى ١٦٦.٠٠٠ دولار (انظر الجدول ١ في الوثيقة E/CN.7/2001/14).

١١- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن "الزيادة الطفيفة في الإيرادات الإجمالية بمبلغ ١٢٩.٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٣٩ في المائة"، المتوقعة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بالمقارنة بالفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (انظر الفقرة ٢٩ في الجزء الثاني، والفقرة ٩ أعلاه) تعزى كليا إلى ازدياد أموال تقاسم التكاليف، أساسا من مشاريع في أمريكا اللاتينية. وتلاحظ اللجنة، فضلا عن ذلك، أن من المتوقع، وفقا للمعلومات الواردة في الجدول ٣، أن يكون هناك نقصان بمبلغ ١.٠٠٠.١٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في إطار الأموال العامة الغرض - المستخدمة لتمويل ميزانية الدعم المعتمدة لفترة السنتين بالإضافة إلى تمويل الأنشطة البرنامجية غير الممولة من المساهمات المخصصة الغرض - وأنه كان هناك نقصان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بمبلغ ١٢.١٧٩.٨٠٠ دولار. ولذا يستدعي هذا التطور رقابة صارمة على تكاليف البرنامج في مجال الإدارة والشؤون الإدارية وتكاليف الدعم البرنامجي، وخاصة فيما يتعلق بنفقات المقر الرئيسي.

٢- الميزانية البرنامجية الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٢- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية البرنامجية الأولية البالغة ١٥٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد انخفضت إلى ١١٧.٣٠٠.٠٠٠ دولار في التقديرات النهائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الميزانية الأولية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هي ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار. وتشير الفقرة ١٧ من تقرير المدير التنفيذي إلى تقديرات الميزانية لهذه الفترة قد وضعت "على أساس تحليل دقيق، لكل مشروع على حدة، للتمويل المتاح حاليا أو الذي يحتمل أن يصبح متاحا للأنشطة المعينة قيد النظر، استنادا إلى التمويل الحالي وإلى الاشارات الواردة بشأن احتمالات الحصول على الدعم من المانحين". وتلاحظ اللجنة أيضا، من الفقرة ٣٤، أن هناك "مشاريع ذات أولوية"، تبلغ ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار تقريبا، غير مدرجة حاليا في الميزانية البرنامجية الأولية البالغة ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار، ولن تنفذ إلا إذا نجحت جهود التعبئة في جمع إيرادات إضافية. وليس ثمة مبلغ متناظر محدد للفترة الحالية ردا على الأسئلة التي أثارها اللجنة. ويقترح انشاء نسبة البرنامج إلى الدعم حوالي ٢٣:٧٧. ولن تزيد هذه النسبة إلى نحو ٢٠:٨٠ إلا إذا أتيحت موارد إضافية. وتشير اللجنة إلى أن هذا الاجراء يتبع حتى يتسنى للبرنامج الحفاظ على الاحتياطي التشغيلي في مستوى ١٢.٠٠٠.٠٠٠ دولار.

١٣- وما زالت أولويات اليونديسيب البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحدد على أساس الولايات المقررة المشار إليها في الفقرة ١٥ من التقرير. ويتم تنظيم الأنشطة التنفيذية حسب المجالات المواضيعية الأربعة التي اعتمدها لجنة المخدرات (الدعم السياسي والتشريعات والدعاية؛ والوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه؛ والقضاء على المخاصيل غير المشروعة؛ وجمع الانتاج غير المشروع بالمخدرات)، ويتم تنظيم العمل على المستوى القطري أو دون الاقليمي (مستوى المناطق الفرعية) أو العالمي. ويلخص الجزء السادس من التقرير والجدولان ٢١ و ٢٢ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وترى اللجنة، كما أشير في الفقرة ٣ أعلاه، أن المعلومات البرنامجية المقدمة، التي تستخدم تقنيات الميزنة القائمة على النتائج، ينبغي ادراجها في ذلك الجزء من الوثيقة.

١٤- ويبين الجدول ٢١ الزيادة والنقصان في المجالات المواضيعية مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما أشير في الفقرة ٢٠ أيضا، فإن أكبر نقصان هو في البرامج العالمية ويمثل نسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويعزى هذا أساسا للجهود المبذولة لتطبيق اللامركزية على الأنشطة باتجاه المستوى القطري بحيث لا تبقى في المقر الرئيسي سوى الأنشطة التي يمكن إنجازها مركزيا بمزيد من الفعالية والكفاءة.

٣- ميزانية الدعم الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٥- تبلغ ميزانية الدعم الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كما جاء في الجزء الرابع من تقرير المدير التنفيذي، ٤٠٠ ٣٨٦ ٣٥ دولار، معبرة عن زيادة بمبلغ ١ ٦٠١ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٤٧ في المائة، مقارنة بميزانية الدعم النهائية البالغة ٩٠٠ ٣٣ ٧٨٤ دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتعكس الميزانية المقترحة، كما أشير في الفقرة ٦٦ والجدول ٦، انخفاضا حقيقيا قدره ٥٠٠ ٢٩٢ دولار، أو ٠.٨ في المائة، وتغييرات في التكلفة بمبلغ ١ ٨٩٤ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٥٦ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، كما جاء في الفقرتين ١٣ و ٧٣ من التقرير، أن ميزانية الدعم الأولية تعبر عن الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لليونديسيب استنادا الى توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في التقرير عن التفتيش على ادارة البرامج والممارسات الادارية في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (A/56/83)، والتي أيدتها لجنة البرنامج والتنسيق. ويرد وصف الهيكل المقترح في الفقرة ٧٣، كما يرد مخطط تنظيمي منقح في المرفق الرابع بتقرير المدير التنفيذي. وتلاحظ اللجنة أيضا البيان الوارد في الفقرة ١٣، حيث جاء أنه "ستعرض في الميزانية المنقحة القادمة، في حدود الموارد الموجودة، أي تغييرات في الترتيبات التنظيمية المقترحة تجرى بعد التشاور عليها مع الدول الأعضاء والموافقة عليها من جانب الأمين العام للأمم المتحدة".

١٦- وتبين الخطة الأولية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كما أشير في الفقرة ٧ من التقرير، استخدام الموارد بتخصيص نسبة ٧٧ في المائة للبرامج و ٢٣ في المائة لأنشطة الدعم، مقارنة بنسبة ٢١:٧٩ المستهدفة والمتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. بيد أن اللجنة الاستشارية تشك في منطق تكاليف الدعم المدججة للإدارة والبرنامج، التي حدد لها في الميزانية الأولية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغ ٣٨ ٣٨٠ ١٠٠ دولار (انظر الجدول ٢). ففي حدود ذلك المستوى، ينخفض الدعم البرنامجي على المستوى القطري من ١٨ ٦٥١ ٨٠٠ دولار في التقديرات النهائية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ١٨ ٢١٢ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بينما يزداد على مستوى المقر من ٣٠٠ ٦ ٢١٢ دولار الى ٦ ٨٩٢ ٥٠٠ دولار، علما بأن تكاليف الإدارة والشؤون الادارية ارتفعت من ٨ ٩٢٠ ٨٠٠ دولار الى ٢٨١ ٦٠٠ دولار.

١٧- وعلى مستوى المكاتب القطرية والاقليمية، يشمل الانخفاض الحجمي الاجمالي بمبلغ ٩٠٠ ٦١٤ دولار، أو بنسبة ٨٦ في المائة، انخفاضاً بمقدار ٦٧٨ ٣٠٠ دولار لاحتياجات التوظيف (تخفيض احتياجات الوظائف من ١٢١ الى ١١٣)، وتعزى الوفورات أساساً الى تبسيط ادارة نفقات التشغيل وتشديد الرقابة على السفر، وحقيقة أن تبديل معدات معالجة البيانات قد تم أثناء فترة السنتين الحالية. ويظهر الدعم البرنامجي، على مستوى المقر، زيادة حجمية اجمالية مقدارها ٢٠٠ ٣٦٩ دولار، تعزى أساساً لانتقالات الوظائف (انظر الفقرة ٢١ أدناه والفقرة ١٤١ في التقرير)، وادخال تكاليف الصيانة بالنسبة لنظام ادارة المعلومات البرنامجية والمالية ضمن ميزانية الدعم، وادخال رسوم دعم محطات العمل الحاسوبية.

١٨- وتبين ميزانية الادارة والشؤون الادارية زيادة حجمية مقدارها ٢٠٠ ٩٥٣ دولار، تشمل زيادة بمبلغ ٣٠٠ ٤٤٩ دولار لموارد التوظيف، وزيادة لاسترداد تكاليف الخدمات لمكتب الأمم المتحدة في فيينا (يونوف) بمبلغ ٤٠٠ ٣٧٦ دولار (معللة في الفقرة ٢٠ أدناه)، وزيادة مقدارها ٤٠٠ ٤٤١ دولار متعلقة بادخال وحدة دعم المعلومات ضمن الادارة والشؤون الادارية اعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٩- وتحذر اللجنة الاستشارية من أن تصنيف التكاليف بشكل اعتباطي بين تكاليف البرنامج وتكاليف الدعم يمكن أن يضخم التكاليف البرنامجية، في حين أن نفقات الادارة والشؤون الادارية ودعم البرنامج يمكن ابقاؤها منخفضة بشكل مصطنع بدون أي مبرر واضح. ويؤدي هذا الاجراء بدوره الى تكاليف دعم منخفضة بشكل مصطنع بالنسبة لتأدية البرامج. واللجنة، إذ تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار، ترحب بازدياد الشفافية نتيجة لترشيح تكاليف الدعم الموصوفة في الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه. وتلاحظ في الوقت نفسه بقلق أن هناك اقتراحاً بزيادة تكاليف الدعم بالنسبة للادارة والبرنامج على مستوى المقر على الرغم من منح سلطات كبيرة مؤخراً للأنشطة الميدانية على النحو المذكور في الفقرة ٩٦ من التقرير.

٢٠- وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات المقدمة بصدد استرداد تكاليف خدمات الدعم، الواردة في الجدول ألف-٨ من التقرير، الذي يبين مبلغاً اجمالياً أولياً مقداره ٨٠٠ ٣٩٠ دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مقارنة بالمبلغ النهائي البالغ ٧٠٠ ٨٩٠ دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وهناك مبلغ ٤٠٠ ٣٧٦ دولار يغطي تكاليف الخدمات الادارية المقدمة من "اليونوف" لفترة السنتين، وهو محدد بهذا المستوى حالياً، كما أشير في الفقرة ١٦٤، في اطار الادارة والشؤون الادارية، (وهذا ما يفسر الزيادة الحجمية البالغة ٤٠٠ ٣٧٦ دولار المذكورة في الفقرة ٢٢ أعلاه). وتشمل الخدمات المقدمة من "اليونوف" خدمات شؤون الموظفين (٢٠٠ ٤١٤ دولار)، وخدمات مالية (٦٠٠ ٤٥١ دولار)، وخدمات عامة (٦٠٠ ٥١٠ دولار)، كما جاء في الفقرة ٩٢ من التقرير. وترد الترتيبات لرد تكاليف الخدمات الى "اليونوف"، مع مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لرد تكاليف الخدمات الى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ضمن الموارد للدعم البرنامجي والادارة والشؤون الادارية. وتلاحظ اللجنة أيضاً المبلغين ٤٠٠ ٠٠٠ دولار و ٤٠٠ ٢١٤ دولار، اللذين يتعين توفيرهما كرد لتكاليف الخدمات لمكاتب المقر وللمكاتب الميدانية على التوالي، لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، عن الخدمات المقدمة لليونديسب (انظر الفقرة ٤-٣١). ولكن هذين المبلغين مدرجان في الموارد في اطار الدعم البرنامجي على مستوى المكاتب القطرية.

٢١- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى التوظيف في اطار ميزانية الدعم باق على مستواه - أي ٢٠٣ - لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعندما استفسرت اللجنة، أبلغت بأنه عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية رقم ٤ الواردة في الوثيقة A/56/83، وبالنظر الى استعراض أسس تقديم التقارير للمدير التنفيذي، خفض مجموع الموظفين في مكتب المدير التنفيذي من ١٢ الى

٨ موظفين. ومن الآن فصاعدا، سيقدم مكتب نيويورك للاتصال بتقاريره الى مدير شعبة العلاقات الخارجية بدلا من مكتب المدير التنفيذي. ويضاف الى ذلك أن دائرة الدعم البرنامجي، التي كانت تقدم تقاريرها الى المدير التنفيذي مباشرة في اطار الهيكل القديم، أصبحت مجزأة الى دائرة الدعم المالي ضمن شعبة شؤون المعاهدات، والوحدة الاستشارية الادارية ضمن شعبة الخدمات الادارية والمشاركة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا (اليونوف). وكذلك فان البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، الذي كان يقدم تقاريره الى المدير التنفيذي مباشرة، أصبح تابعا الآن لشعبة شؤون المعاهدات.

٢٢- وعلى المستوى الميداني، يقترح تخفيض ٧ وظائف، وظيفة واحدة في الفئة الفنية و ٦ وظائف على مستوى محلي، وذلك في "المناطق الفرعية التي يمكن تخفيض الدعم البرنامجي فيها وفقا لانخفاض المعدلات المرتقبة لتنفيذ البرامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣" (الفقرة ٧٧). ويقترح، في الوقت نفسه، بالنسبة لسبع وظائف في المقر - كانت مدرجة حتى الآن في الميزانية البرنامجية - أن تنقل الى ميزانية الدعم (٤ في الفئة الفنية و ٣ في فئة الخدمات العامة) في فرع الخدمات التقنية ضمن شعبة العمليات والتحليل "نتيجة لاجراء تحليل لطبيعة اختصاصات تلك الوظائف" (الفقرة ١٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا نقل ٥ وظائف (منها واحدة ف-٥، وواحدة ف-٤، وواحدة ف-٣، واثنان في فئة الخدمات العامة) نظرا لاعادة انشاء وحدة التخطيط والتقييم المشار اليها في الفقرة ١٤٠ من التقرير. ويشار الى بضعة تنقلات أخرى في الجدول ١٥، ويرد تحليلها في النصوص ذات الصلة، ولكن اجمالا لا تقدم بتبديلات برنامجية لهذه التنقلات. وترجو اللجنة معالجة هذا القصور في المستقبل.

٢٣- ويشار الى أربع ترقيات في الفقرة ٨١ والجدول ١٧: واحدة مد-١ للممثل في المكتب الاقليمي في البرازيل، نظرا لازدياد حجم البرنامج في الاقليم وازدياد أموال تقاسم التكاليف (انظر الفقرة ٤١)؛ وواحدة ف-٤ لمدير برنامج في المكتب القطري في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية (الفقرة ١٢٥)؛ وواحدة لموظف برنامج وطني في المكتب الاقليمي في جنوب افريقيا (الفقرة ١٠٩)؛ وواحدة ف-٤ لكاتب خُطب في وحدة الاعلام التابعة لشعبة العلاقات الخارجية (الفقرة ١٥٤). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهام كاتب الخُطب تنفذ حاليا على مستوى "مد-١" في شعبة العمليات والتحليل، وأن وظيفة "مد-١" ستنتقل الى فرع الخدمات التقنية في شعبة العمليات والتحليل لانشاء وظيفة رئيس الفرع (الفقرة ١٤٢). وتوصي اللجنة بقبول الاقتراح.

٢٤- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهيكل الوارد في وثيقة الميزانية يمثل موضوع مشاورات مع الادارات المعنية والموظفين المعنيين، وينتظر أن يجاز ثنائيا من جانب مكتب الأمين العام عن طريق اصدار نشرة منقحة صادرة عن الأمين العام. وترى اللجنة، استنادا الى المعلومات المقدمة اليها، أن أي إعادة هيكلة أخرى ينبغي ارجاؤها الى حين اعتماد الاستراتيجية المتعلقة بافريقيا ووضع اطار لتنفيذ خطة العمل لتنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٤، المرفق)، التي وضعتها لجنة المخدرات ضمن أولوياتها لاتخاذ اجراء في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ثم مناقشتها في دورتها الخامسة والأربعين لاحقا.

٢٥- وتشير الفقرات من ٨٤ الى ٩٠ الى مسألة تكنولوجيا المعلومات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وحدة دعم المعلومات في اليونديسب قد دجمت اداريا في فرع تكنولوجيا المعلومات في "اليونوف"، ولكنها ما زالت تقدم خدمات كبيرة في مجال ادارة المعلومات، بما في ذلك الادارة الاستراتيجية وتصميم النظم وتطويرها وصيانتها وتشغيلها، بالاضافة الى تأمين المعلومات لليونديسب والدول الأعضاء.

وكما أثير في الفقرة ٨٥، يدفع اليونديسيب لليونوف أيضا رسوم محطات العمل الحاسوبية مقابل نظم أتمتة الأعمال المكتبية وخدمات البنية الأساسية العادية، التي استهلها اليونوف في عام ٢٠٠١ مقابل ١ ١٠٠ دولار سنويا لكل محطة عمل.

٢٦- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه قد اعترف بضرورة تحسين القدرات الادارية المالية للبرنامج منذ عام ١٩٩٥، وأن اليونديسيب قد اتخذ اجراء بحلول عام ١٩٩٩ لانشاء نظام جديد لادارة المعلومات البرنامجية والمالية (أصبح معروفا باسم "بروفي"). وعند النظر في الميزانية البرنامجية النهائية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والميزانية البرنامجية الأولية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (E / CN.7/1999/18)، أبلغت اللجنة بأن تكاليف المرحلة الأولى للنظام ستتراوح بين ٤٥٠ ٠٠٠ دولار و ٧٠٠ ٠٠٠ دولار. والمعلومات التي قدمت الى اللجنة، عند استفسارها، والبيانات الواردة في الجدول ألف-٧ في تقرير المدير التنفيذي، تبين أن تكاليف المرحلة الأولى هي ١ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار، وأن تكاليف المرحلة الثانية تقدر بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وكما أثير في الفقرة ٨٨، فان تنفيذ المرحلة الأولى، الذي يمثل مكون الرقابة المالية الأساسي، ينبغي أن ينتهي في أوائل عام ٢٠٠٢، في حين أن تنفيذ المرحلة الثانية، الذي يمثل مكون ادارة البرامج والمشاريع ويتيح شفافية الرصد الاداري للتنفيذ على جميع المستويات ويسر دورة التخطيط والتقييم، والذي لا يزال في مرحلة التخطيط التحضيرية، ينبغي أن يبدأ في أوائل عام ٢٠٠٢ "رهنما بتوافر التمويل اللازم" (الفقرة ٨٩).

٢٧- وترى اللجنة الاستشارية أن الحقائق المذكورة أعلاه تدل على انعدام التخطيط المناسب في سياق تقديرات دقيقة للموارد وجدول زمني للتنفيذ داخل اطار زمني محدد. وتشك اللجنة في الأساس المنطقي لعدم توفير موارد لتمويل المرحلة الثانية التي تعتبرها اللجنة ضرورية للتخطيط وادارة البرنامج وتقييمه. وتطلب اللجنة الى المدير التنفيذي أن يقدم، في اطار اقتراحات الميزانية التالية، الفوائد المتوقعة في الانتاجية ومكاسب الكفاءة الناجمة عن تنفيذ نظام "بروفي".

٢٨- وقد تم تزويد اللجنة الاستشارية بنسخة من تقرير حالة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/56/83) بشأن التفتيش على ادارة البرامج والممارسات الادارية في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وترجو اللجنة أن يوفر لها المدير التنفيذي معلومات عن نتائج تنفيذ تلك التوصيات، بما في ذلك أثرها على ادارة اليونديسيب. وتشدد اللجنة على اهتمامها بتلقي معلومات عن أثر التحسينات والتغييرات الناتجة عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدلا من تلقي وصف طويل للاجراءات المتخذة لتنفيذها.